

December 2013



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الرابعة عشرة

بيرغن، النرويج، 24-28 فبراير/شباط 2014

آخر التطورات في تجارة الأسماك

موجز

يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في إبلاغ اللجنة الفرعية بالحقائق والتطورات الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية للأسماك والمنتجات السمكية التي حدثت منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة في فبراير/شباط 2012. وتتضمن هذه الوثيقة لمحة موجزة عن إنتاج مصايد الأسماك حول العالم والاستهلاك والتجارة وتطور الأسعار. كما تضم موجزا عن الوضع التجاري الحالي للسلع السمكية الرئيسية والقضايا ذات الصلة على امتداد سلسلة القيمة. ويرد فيها وصف لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال التجارة العالمية للأسماك. وتتناول الوثيقة أيضا بعض القضايا الناشئة التي تعتبر ذات أهمية لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك والمنتجات السمكية المتداولة دوليا، ولا سيما تلك المتعلقة بالبلدان النامية.

الإجراءات التي يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية:

- تشاطر المعلومات حول التطورات التجارية والتجارب ذات الصلة؛
- وتقديم الإرشاد لعمل الفاو في المستقبل في مجال التجارة الدولية للمنتجات السمكية، وخاصة فيما يتعلق بتمكين البلدان النامية وصغار المشغلين من المشاركة بفعالية أكبر في تجارة الأسماك؛
- والتعليق على حوار الفاو مع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة، وعلى التعاون بين الفاو والمنظمات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا التجارة السمكية.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدمة

1 - من المتوقع أن يحقق الإنتاج السمكي العالمي¹ (بما يشمل الصيد الطبيعي وتربية الأحياء المائية)، جراً توسعاً تربية الأحياء المائية، رقماً قياسياً جديداً في عام 2013، مع بلوغه 160 مليون طن. وسوف يؤدي هذا الارتفاع إلى نمو بنسبة 2.7 في المائة في نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهر للأسماك، الأمر الذي يعكس زيادة توافر المنتجات المستزرعة، والتي هي في صدد تخطي المصايد الطبيعية كمصدر رئيسي للإمدادات من الأغذية السمكية، وكذلك الكميات المتزايدة للأنواع البرية التي تذهب مباشرة إلى الاستهلاك البشري.

2 - مع النمو المضطرب للإنتاج السمكي وتحسين قنوات التوزيع، بقيت تجارة الأسماك العالمية تزداد قيمة وكميات على حد سواء، حتى ولو بمعدل نمو أبطأ من الذي شهدته الفترة 2010-2011/مطلع 2012. وتشير البيانات الأولية لعام 2013 إلى أن الصادرات سوف تسجل رقماً قياسياً جديداً إذ ستصل إلى 132 مليار دولار أمريكي. وتورد الأقسام التالية استعراضاً لأهم الأحداث ذات الصلة منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك.

الإنتاج

3 - سجّل إجمالي الإنتاج السمكي حول العالم نمواً جديداً في الفترة 2010-2011، حيث ارتفع من 148 مليون طن في عام 2010 إلى 156 مليون طن في عام 2011. وتشير البيانات الأولية لعام 2012 إلى زيادة طفيفة بلغت 157 مليون طن فقط، وذلك بفضل زيادة إنتاج تربية الأحياء المائية التي عوّضت عن انخفاض إنتاج المصايد الطبيعية بنسبة 3 في المائة. وتشير تقديرات عام 2013 إلى نمو معتدل (بنسبة 2 في المائة) مقارنةً بعام 2012، وصل إلى 160 مليون طن. وفي فترة السنتين الماضية، برهنت الصين عن دورها كمنتجة رئيسية مع إنتاجها 54 مليون طن في عام 2011، يعود منها حوالي 39 مليون طن إلى تربية الأحياء المائية. وتشير البيانات الأولية لعام 2012 إلى زيادة أخرى في الإنتاج الصيني الذي بلغ 57 مليون طن. وقد بقيت البلدان النامية هي الجهة المنتجة الأبرز مع حصة تبلغ 82 في المائة من إنتاج مصايد الأسماك في العالم و94 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية (2011). وقد تحققت نسبة 88 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في آسيا.

4 - مقارنة بالإنتاج المسجّل قبل عقد من الزمن، يشكل الرقم المسجّل في عام 2012 زيادة تفوق الـ20 مليون طن. ويعزى هذا بالكامل إلى الزيادات في إنتاج تربية الأحياء المائية التي نمت بمعدل 6.1 في المائة سنوياً في الفترة 2002-2012. وتشير البيانات الأولية لعام 2012 إلى بلوغ إجمالي إنتاج تربية الأحياء المائية 66 مليون طن وتشير التوقعات لعام 2013 إلى نمو يصل إلى نحو 70 مليون طن أو 44 في المائة من إجمالي الناتج السمكي. وعلى الرغم من هذه الزيادة المطردة، فقد تباطأ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج تربية الأحياء المائية خلال العامين الماضيين، وأيضاً نتيجة لانخفاض الإنتاج، ولا سيما إنتاج القريدس، بسبب مشاكل الأمراض.

¹ تستثني الإحصاءات حول إنتاج مصايد الأسماك والتجارة والاستهلاك المذكورة في كامل هذه الوثيقة الحيتان والفقمات والثدييات المائية والنباتات المائية الأخرى.

5 - عقب الزيادة البالغة 5 في المائة التي تحققت عام 2011 (إذ بلغ الإنتاج 93.5 مليون طن)، عادت المصايد الطبيعية لتتراجع بنسبة فاقت الـ3 في المائة سنة 2012 بسبب تراجع معدلات إبرار الأنشوفة البيروفية في أمريكا الجنوبية. وقد أدى تراجع هذا المصيد إلى خفض إنتاج مسحوق السمك وزيت السمك أعقبه ارتفاع قوي في الأسعار. وتشير تقديرات عام 2013 إلى انخفاض معتدل لإنتاج المصايد الطبيعية وصولاً إلى 90.2 مليون طن، ما يتماشى مع الأنماط التي شهدناها خلال العقد الماضيين حيث تراوح إجمالي الناتج ما بين 85 و95 مليوناً.

6 - من المتوقع أن تستمر الاتجاهات المذكورة أعلاه في العقد المقبل. ووفقاً لنتائج نموذج الفاو الخاص بالأسماك، والذي يرد في منشور التوقعات الزراعية المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفاو للفترة 2013-2022، فإنه من المتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك حوالي 181 مليون طن بحلول 2022، ما يمثل نمواً بنسبة 18 في المائة مقارنة بالفترة الأساس 2010-2012 التي استعان بها النموذج. وسوف تأتي معظم مكاسب الإنتاج من تربية الأحياء المائية التي من المتوقع أن تزيد بنسبة 35 في المائة خلال فترة التوقعات، في حين أن المصايد الطبيعية يفترض أن تنمو بنحو 5 في المائة، والسبب الأساسي هو تجدد بعض الأرصد السمكية.

الاستهلاك

7 - وقد ارتفع نصيب الفرد العالمي من الاستهلاك الظاهر للأسماك بوتيرة مستقرة على مر العقود الماضية فبلغ ما معدله 17.3 كيلوغراماً خلال الفترة 2001-2010². وتظهر الأرقام العائدة لعام 2011 ولعام 2012 زيادات جديدة تصل إلى 18.9 كيلوغراماً و19.2 كيلوغراماً تبعاً. وتشير التقديرات الخاصة لعام 2013 إلى حصول تقدم جديد نحو بلوغ 19.7 كيلوغراماً مع حصول نسبة النمو الأكبر في الاقتصادات الناشئة. ومع الاستقرار الملحوظ للمصايد الطبيعية فإن مساهمتها في نصيب الفرد من الاستهلاك آخذة في التناقص. ففي عام 2013، يقدر أن المنتجات السمكية المستزرعة قد وصلت إلى 49 في المائة من مجموع الإمدادات السمكية المخصصة للاستهلاك البشري.

8 - تؤدي الأسماك والمنتجات السمكية دوراً حاسماً في مجال التغذية كونها من مصادر المغذيات ذات الأهمية الجوهرية والتي لا توجد بسهولة في الأطعمة الأخرى. وعلاوة على ذلك، تمثل الأسماك نحو 17 في المائة من مأخوذ سكان العالم من البروتين الحيواني و6.5 من مجموع البروتينات المستهلكة. على الصعيد العالمي، توفر الأسماك لحوالي 3 مليار نسمة 20 في المائة من استهلاكهم للبروتين الحيواني، و4.3 مليار شخص حوالي 15 في المائة من تلك البروتينات. وعلى الرغم من أن مستويات استهلاك الأسماك في البلدان النامية أقل منها في البلدان المتقدمة (17.8 كيلوغراماً مقابل 23.3 كيلوغراماً في عام 2010)، فإن حصة مأخوذها من البروتين الحيواني التي تساهم بها الأسماك، أعلى بكثير. وفي عام 2010، كانت هذه الحصة تبلغ حوالي 28.6 في المائة لدى أقل البلدان نمواً، و19.7 في المائة لدى البلدان النامية الأخرى، و25.9 في المائة لدى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض و11.6 في المائة فقط لدى البلدان المتقدمة.

² سنة 2010 هي آخر سنة متاحة للإحصاءات الشاملة للمنظمة بشأن الاستهلاك الظاهر للأسماك.

9 - يتمثل التحدي على المدى الطويل بالنسبة لصانعي السياسات في ضمان استمرارية هذا النمو الاستهلاكي، ليس فقط للحفاظ على المستوى الحالي من مأخوذ الفرد من الأسماك، ولكن أيضا من أجل زيادته إذا أمكن ذلك. وبشكل عام، فإن العولمة والتحضّر والتجارة والتقدم في التكنولوجيا وقنوات توزيع الأغذية قادرة على زيادة توافر الأسماك لمعظم المستهلكين في العالم. غير أن التوافر بمفرده ليس العامل الوحيد لزيادة استهلاك الأسماك. فمن الواضح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها أيضا تأثير قوي على مستوى استهلاك الأسماك بين بلد وآخر وضمن البلد نفسه من حيث الكمية والأنواع المستهلكة.

التجارة

10 - توسعت التجارة السمكية بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية إذ راح قطاع مصايد الأسماك يعمل في بيئة معولة على نحو متزايد. وأصبح بالإمكان إنتاج الأسماك في بلد معين وتجهيزها في بلد ثان واستهلاكها في بلد ثالث. وبعد فترة من الزيادة القوية في عام 2011 (بلغت 16 في المائة مقارنة بالعام 2010) وفي أوائل عام 2012، واصلت التجارة الدولية للأسماك والمنتجات السمكية توسعها ولكن بمعدل نمو أقل. ففي عام 2012، بلغت قيمة الصادرات السمكية 129.3 مليار دولار مع زيادة متواضعة خلال عام 2011 (بلغت واحدا في المائة)، ولكن ذلك كان أعلى مستوى لها على الإطلاق. وتشير التقديرات الأولية لعام 2013 إلى مستوى قياسي أعلى بلغ تقريبا 132.2 مليار دولار أمريكي.

11 - كانت معدلات النمو البطيئة التي عانتها التجارة في الفترة 2012-2013 ناتجة بشكل رئيسي عن الضغط التراجعي الذي تعرضت له الأسعار العالمية لبعض الأسماك والمنتجات السمكية المخصصة للاستهلاك البشري، وبخاصة من الأنواع المستزرعة، بسبب تراجع الطلب في العديد من الأسواق الرئيسية. وكان الطلب غير أكيد بشكل أخص في العديد من البلدان المتقدمة التي هي من أبرز مستوردي الأسماك للاستهلاك البشري. لذا، تم تشجيع المصدرين على تطوير أسواق جديدة في عدد من الاقتصادات الناشئة التي كان لا يزال فيها مستوى الطلب سليما.

12 - خلال عامي 2011 و2012، بقيت نسبة الإنتاج السمكي العالمي الذي يدخل إلى التجارة الدولية مستقرة إلى حد ما، إذ بلغت حوالي 37 في المائة (ما يعادلها بالوزن الحي). على الرغم من أن حصة متزايدة من التجارة السمكية الدولية هي من منتجات المزارع، لا تزال تربية الأحياء المائية تلعب دورا رئيسيا في الأمن الغذائي. ويستند جزء كبير من إنتاجها على أنواع أسماك المياه العذبة ذات القيمة المنخفضة، التي تخصص أساسا للاستهلاك المحلي. وقد كان الاهتمام المتزايد للمستهلكين المحليين أيضا من أسباب تنمية تربية الأحياء المائية في كثير من المناطق في آسيا وعلى نحو متزايد في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى.

13 - وعلى الرغم من تجدد عدم الاستقرار الاقتصادي الذي طرأ في عام 2012 و2013 في العديد من الاقتصادات الرائدة في العالم، فإن الاتجاه طويل الأجل لتجارة الأسماك لا يزال إيجابياً. ومع ذلك، فإن التوقعات على المدى القصير لعام 2014 لا تزال غير أكيدة حيث أن الاتجاه الإيجابي لاستهلاك الأسماك والطلب في معظم البلدان النامية يقابله اهتمام ضعيف من جانب المستهلكين في أسواق الاستيراد التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) واليابان.

14 - في الفترة 2011-2012، أكدت البلدان النامية على دورها الأساسي كموردة للأسواق العالمية مع تقديمها حوالي 53 في المائة من القيمة وأكثر من 60 في المائة من الكمية (الوزن الحي) لمجموع الصادرات السمكية. وبالنسبة إلى العديد من الدول النامية، تمثل تجارة الأسماك مصدراً هاماً للعائدات بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدور الهام للقطاع في توليد الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذية. وقد بلغ صافي إيراداتها من الصادرات السمكية (أي الصادرات ناقص الواردات)، 35.5 مليار دولار في 2012، وهذا أعلى من السلع الزراعية الأخرى مثل اللحوم والتبغ والأرز والسكر. وفي عام 2012، حققت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض نسبة 8 في المائة من إجمالي الصادرات من حيث القيمة، إذ ارتفع صافي صادراتها السمكية إلى 5.9 مليار دولار أمريكي.

15 - إن الدول المتقدمة هي الجهات المستوردة الأبرز مع 73 في المائة من الواردات العالمية البالغة قيمتها 131.8 مليار دولار أمريكي (2012)، أي بانخفاض بنسبة 2 في المائة عن فترة السنتين السابقة. ومن حيث الكمية (الوزن الحي)، فإن حصتها أدنى بشكل ملحوظ مع 55 في المائة، ما يعكس ارتفاع قيمة الوحدة من المنتجات المستوردة من البلدان المتقدمة. خلال السنوات القليلة الماضية، زادت البلدان النامية وارداتها السمكية لإمداد قطاعاتها المعنية بتجهيز الأسماك ولتلبية الزيادة في الاستهلاك المحلي.

16 - وتعد الصين حتى الآن المصدر الأكبر للأسماك والمنتجات السمكية مع 18.2 مليار دولار أمريكي (2012)، ولكن وارداتها تنمو هي أيضاً، وقد بلغت 7.4 مليار دولار أمريكي في العام نفسه. ومنذ عام 2011، أصبحت الصين ثالث أكبر دولة مستوردة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. أما الزيادة في واردات الصين فتعزى بجزء منها إلى الاستعانة بمصادر خارجية، فالمجهزون الصينيون يقومون باستيراد المواد الخام من جميع الأقاليم الرئيسية، بما في ذلك أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا لإعادة تجهيزها وإعادة تصديرها. وهي تبرز أيضاً الاستهلاك المحلي المتزايد للصين للأنواع غير المتوفرة من مصادر محلية. وتظهر توقعات الصادرات السمكية للصين في عام 2013 المزيد من النمو الذي سيبلغ 19.8 مليار دولار أمريكي.

17 - تملك النرويج، وهي ثاني أكبر دولة مصدرة، مزيجاً من المنتجات المتنوعة من السلمونيات المستزرعة إلى أسماك السطح الصغيرة ومنتجات السمك الأبيض التقليدي. وقد سمحت عودة سمك القد القطبي الشمالي لها بتوسيع أسواقها لمنتجات القد الطازجة. أما تايلند وفييت نام فهما ثاني وثالث أكبر المصدرين في العالم. وفي عام 2013، شهدت تايلند انخفاضاً في صادراتها (بلغ حوالي 12 في المائة) نتيجة تراجع إنتاج القريدس المستزرع الناجم عن مشاكل

الأمراض. وفي كلا البلدين، يساهم قطاع التجهيز بشكل كبير في الاقتصاد المحلي من خلال خلقه لفرص العمل والتجارة. وتعد تايلند مركزا متميزا للتجهيز وتعتمد إلى حد كبير على المواد الخام المستوردة. وفي المقابل، تتمتع فييت نام بقاعدة متنامية من الموارد المحلية ولا تستورد إلا كميات محدودة، ولو متزايدة، من المواد الخام.

18 - يعدّ الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد، أكبر سوق للأسماك والمنتجات السمكية المستوردة. ففي عام 2012، بلغت الواردات (لدول الاتحاد الأوروبي الـ27) 47.1 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض أربعة في المائة عن عام 2011، وهي تمثل 36 في المائة من إجمالي الواردات في العالم. غير أن الإحصاءات الرسمية تشمل أيضا التجارة فيما بين الشركاء في الاتحاد الأوروبي. ومع استثناء التجارة فيما بين دول الإقليم فإن قيمة واردات الاتحاد الأوروبي السمكية بلغت 24.9 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم مع حوالي 26 في المائة من الواردات العالمية. وتظهر التوقعات لعام 2013 نموا بنسبة 6 في المائة وصولا إلى مبلغ 50 مليار دولار أمريكي (26 مليار دولار أمريكي إذا استثنينا التجارة داخل الاتحاد الأوروبي). كما أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الاستيراد من أجل أسماك الاستهلاك آخذ في الازدياد. وهذا نتيجة للاتجاه الإيجابي الكامن للاستهلاك وهو أيضا دليل على القيود المفروضة داخل الاتحاد الأوروبي على زيادة التوسع في الإمدادات.

19 - تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر مستوردتين للأسماك والمنتجات السمكية، وشأنهما شأن الاتحاد الأوروبي تعتمدان اعتمادا كبيرا على الأسماك المستوردة للاستهلاك (مع نسبة تبلغ حوالي 60 في المائة للأولى و54 في المائة للثانية من إجمالي إمدادات الأسماك). واليابان التي تعتبر تقليديا أكبر مستوردة للأسماك قد تخلفت عن الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 ولكنها عادت لتصبح المستوردة الرئيسية في عام 2012 مع 18 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2013 شهدت وارداتها انخفاضا كبيرا بنحو 15 في المائة، وذلك أيضا بسبب ازدياد ضعف عملتها، الأمر الذي جعل الواردات أكثر تكلفة. في عام 2012، بلغت قيمة الواردات السمكية للولايات المتحدة الأمريكية 17.6 مليار دولار أمريكي، وتشير التقديرات الأولية لعام 2013 إلى انخفاض طفيف وصل إلى 17.5 مليار دولار أمريكي.

20 - بالإضافة إلى الأسواق المستوردة الرئيسية الثلاثة، أصبح عدد من البلدان الناشئة ذا أهمية متزايدة بنظر المصدرين حول العالم. ومن أبرز تلك الأسواق البرازيل والمكسيك وروسيا ومصر وآسيا والشرق الأوسط بشكل عام. وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى، لا تزال التدفقات الإقليمية ذات أهمية، على الرغم من أنه في كثير من الحالات، لا تبرز هذه التجارة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية. وقد أدت أنظمة التوزيع المحلية المحسنة للأسماك والمنتجات السمكية فضلا عن تزايد إنتاج تربية الأحياء المائية، دورا في زيادة التجارة الإقليمية. وقد بقيت الأسواق المحلية، ولا سيما في آسيا، وأيضا في أمريكا الوسطى والجنوبية، قوية خلال الفترة 2011 - 2012 فوفرت منافذ نالت استحسان المنتجين المحليين والإقليميين. وقد شهدت أوروبا الشرقية والوسطى أيضا نموا في الواردات استجابة لتزايد القوة الشرائية لدى المستهلكين.

الأسعار

21 - تتأثر أسعار الأسماك، كغيرها من المنتجات، بعوامل العرض والطلب. وفي الوقت ذاته فإن الطبيعة غير المتجانسة لقطاع مصايد الأسماك الذي يحتوي مئات الآلاف من الأنواع والمنتجات التي تدخل مجال التجارة الدولية، تجعل من الصعب تقدير كيفية تطور الأسعار للقطاع ككل. فخلال الفترة 2012-2013، واصلت الفاو عملها على بناء مؤشر لأسعار الأسماك يوضح بشكل أفضل تحركات الأسعار النسبية المطلقة على سواء. ويجري تطوير المؤشر بالتعاون مع جامعة ستافانجر وبدعم من بيانات مجلس الأغذية البحرية النرويجية. وينشر هذا المؤشر بصورة منتظمة في نشرات توقعات الأغذية الصادرة عن الفاو كل سنتين³ فضلا عن المنشور الفصلي بعنوان "أبرز أخبار النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (جلوبفيش)".

22 - مع الاعتبار أن سنة الأساس هي 2002-2004 = 100، فإن المؤشر الكلي لأسعار الأسماك للفاو قد ازداد بشكل ملحوظ من 90 في مطلع عام 2002 إلى الذروة المتمثلة في 157 في مارس/آذار 2011، على الرغم من التفاوتات القوية خلال العام. بعد بلوغ تلك الذروة انخفض المؤشر بشكل طفيف، ولكنه بقي مرتفعا بصورة عامة إذ فاق 140 في 2012-2013. بالإضافة إلى المؤشر الكلي، وضعت مؤشرات منفصلة للسلع الأكثر أهمية، فضلا عن مؤشرات لفئات الأنواع البرية والمستزرعة.

23 - إن أحد الجوانب المثيرة للاهتمام التي أبرزها مؤشر الفاو لأسعار الأسماك، هو التباعد في اتجاهات الأسعار بين منتجات المصايد الطبيعية من جهة ومنتجات تربية الأحياء المائية من جهة أخرى. ويبدو أن الأسباب الرئيسية لهذا الواقع تكمن على مستوى العرض وفي هياكل التكاليف: أي أسعار الطاقة لعمليات سفن الصيد التي تعتبر أعلى من أسعار الاستزراع، والعرض الذي يقل عن الطلب بالنسبة إلى بعض الأنواع. وقد استفادت تربية الأحياء المائية إلى درجة أكبر من خفض التكاليف من خلال تحقيق مكاسب في الإنتاجية ووفورات الحجم، ولكنها عانت في الآونة الأخيرة ارتفاع التكاليف ولا سيما بالنسبة إلى الأعلاف التي أثرت في إنتاج الأنواع اللاحمة. ويتأثر إنتاج تربية الأحياء المائية أيضا بتغيرات الأسعار بفارق زمني جراء دورة تكوين الرصيد والإنتاج لمعظم الأنواع. وحتى أواخر عام 2012، ارتفعت أسعار أنواع المصايد الطبيعية بشكل فاق أسعار الأنواع المستزرعة، حيث بلغت 164 مقابل 123 في ديسمبر/كانون الأول 2012. ولكن خلال عام 2013 تقلص الفارق فأصبح 144 مقابل 140 في يوليو/تموز 2013.

السلع الرئيسية

24 - بقي القريدس هو السلعة الأهم من حيث القيمة إذ يمثل 15 في المائة من القيمة الإجمالية للمنتجات السمكية المتداولة دوليا. ويتم إنتاج القريدس أساسا في البلدان النامية، ويبلغ جزء كبير من هذا الإنتاج مجال التجارة الدولية. غير أن الطلب المتزايد في تلك البلدان وتحسن الأوضاع الاقتصادية قد أديا إلى انخفاض التصدير وزيادة الاستهلاك المحلي.

³ <http://www.fao.org/GIEWS/ENGLISH/fo/index.htm>

25 - انخفض حجم إنتاج القريدس المستزرع في عام 2012 وخلال النصف الأول من عام 2013، وذلك أساسا بسبب مشاكل الأمراض. وقد أدى تراجع الكميات الموردة إلى جانب التوقعات السيئة المتعلقة بالإنتاج لبقية عام 2013 إلى ارتفاع أسعار القريدس حول أنحاء العالم. وقد أثر المشترين على أسعار السوق بسبب طلبهم المستمر، كما حصل على سبيل المثال في الولايات المتحدة والصين. وفي المقابل، تدنى الاستيراد لدى العديد من الدول الأوروبية واليابان. وقد عانت السوق اليابانية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على القريدس المستورد هي أيضا بسبب ضعف الين وزيادة تكاليف الإبرار.

26 - وزادت حصة السلمون في التجارة العالمية بشكل لافت خلال العقود الماضية فبلغت نسبة 14 في المائة الحالية بفضل التوسع في إنتاج تربية سمك السلمون والسلمون المرقط في شمال أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية. وانخفضت أسعار السلمون المستزرع بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2011 ولم تستقر إلا بعد أشهر عدة، وبدأ الانتعاش في أواخر عام 2012 ومنذ ذلك الحين، شهدت سوق السلمون مسارا إيجابيا للأسعار رفع عائدات التصدير إلى مستويات قياسية، وخاصة بالنسبة للمنتجين النرويجيين الذين يوردون البضائع لأسواق الاتحاد الأوروبي. وفي الفصل الثالث من عام 2013، انقلب اتجاه الأسعار ذلك نتيجة تدني الطلب مع تأثر سلسلة القيمة بارتفاع أسعار المواد الخام. ولكن يبدو أن توازن السوق راسخ بما فيه الكفاية ليكبح التدهور. في شيلي، ثاني أكبر منتج ومصدر، تخضع صناعة السلمون لعملية تحول مهمة تسعى إلى التغلب على الأزمة المالية الحالية ومعالجة ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن التنظيمات الأكثر صرامة للإنتاج.

27 - ما زالت أنواع القاع، مثل سمك القد وسمك النازلي والسيث والبلوق تشكل نحو 10 في المائة من الصادرات السمكية في العالم. ويبدو أن سوق منتجات أسماك القاع متنوعة جدا وتتصرف بطريقة جد مختلفة هذه الأيام عما درجت عليه في الماضي. فقد كان العرض الإجمالي لأسماك القاع أعلى إجمالا في سنة 2012، وفي النصف الأول من عام 2013 بفضل استرجاع عدد من الأرصد السمكية. ولكن سجلت فروقات بحسب الأنواع، فمثلا كان العرض وافرا لسمك القد القطبي الشمالي في حين كان هناك نقص في أسماك السيث والحدوق. وبشكل عام، كانت أسعار أسماك القاع مستقرة في الفترة 2011-2013. وقد بقي القد من أسماك القاع الأعلى ثمنا إذ ارتفع سعره حتى حين كانت إمداداته وافرة. ولكن بفضل وفرة العرض من المتوقع أن تتراجع أسعار القد خلال سنة 2014، على الأقل فيما يتعلق بالمنتجات التقليدية مثل الشرائح والكتل المجمدة والسمك المملح والمجفف والسمك المقدد.

28 - في الماضي، كانت الأنواع التقليدية من أسماك القاع تسيطر على الأسواق العالمية ولكن مع ظهور تربية الأحياء المائية تغير هذا الواقع بشكل ملحوظ. فالأنواع المستزرعة من السمك الأبيض، ولا سيما بدائلها الأقل كلفة مثل البلطي والبنغاسيوس، قد حققت اختراقات في الأسواق التقليدية لأسماك القاع وهي تتيح للقطاع التوسع بشكل كبير والوصول إلى مجموعات استهلاكية جديدة. ويتم تصدير البنغاسيوس الآن إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا ومصر والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وكذلك أفريقيا. غير أنه من الأرجح أن تكون إمدادات البنغاسيوس في عام 2013 أقل منها في عام 2012 بسبب تدني الناتج في بلد التصدير الرئيسي، أي في فيت نام. ومن المتوقع أن يؤدي الطلب المستقر حول العالم إلى تنمية إنتاج البنغاسيوس في بلدان منتجة أخرى ولا سيما في آسيا.

29 - ما زال سمك البلطي يحافظ على شعبيته في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تعتبر الدول الآسيوية (للنوع المجمع) وأمريكا الوسطى (للنوع الطازج) من الموردين الرئيسيين له. وما زال الطلب على هذا النوع في أوروبا محدودا وما زالت هناك حاجة إلى تسويقه والقيام بأنشطة ترويجية فاعلة من أجل تسليط الضوء عليه في تلك السوق. ويشهد إنتاج البلطي توسعا في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا مع استهداف الكميات الجديدة المعروضة مستهلكين محليين وإقليميين بدلا من الأسواق الدولية. والجدير بالذكر أيضا أن المنتجين الأفارقة أصبحوا يدركون الآن قدرات البلطي من حيث الاستهلاك المحلي فضلا عن التصدير.

30 - تشكل حصة التونة حوالي 9 في المائة من إجمالي الصادرات السمكية. وبغض النظر عن بعض الاختلافات فقد كان المعدل الإجمالي لإبرار التونة أفضل في عام 2013 منه في عام 2012 مع بلوغ أسعارها مستويات عالية. وقد أصبحت اليابان، وهي أكبر سوق للتونة المخصصة للساشيمي أقل نشاطا مع انخفاض الواردات في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2013. وقد ظل الطلب على الساشيمي الطازج/المجمد عاليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي الآن ثاني أكبر سوق لمنتجات التونة غير المعلبة. أما سوق التونة المعلبة فكانت أفضل حالا مع تحسن واردات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبقاء الأسعار على مستوى عال. وقد تحسن الطلب على التونة غير المعلبة أيضا في الأسواق غير التقليدية، لا سيما في آسيا.

31 - تبلغ حصة رأسيات الأرجل من تجارة الأسماك العالمية حوالي 3 في المائة. خلال عام 2013، بقيت الأسواق الرئيسية، ولا سيما اليابان والاتحاد الأوروبي، قوية على الرغم من صعوبة الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار هذه الأنواع. من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2013، كان عرض أسماك الاخطبوط أكثر وفرة مما كان عليه في عام 2012، ولا سيما تلك الآتية من المغرب. وقد تحسّن كذلك إنتاج الحبار إلى حد ما في الفترة نفسها، في حين أن إمدادات الصبيدج كانت أقل بقليل. وظلت أسعار رأسيات الأرجل مرتفعة نسبيا، ومن المتوقع أن تستمر على هذا النحو. وهناك اهتمام متزايد بالحبار الطائر العملاق في أمريكا الجنوبية، حيث تنطلق الصادرات من بيرو إلى أكثر من 50 بلدا.

32 - انخفض إنتاج مسحوق السمك تدريجيا منذ عام 2005 فيما واصل الطلب الكلي نموه ما دفع بالأسعار إلى ذروة تاريخية لها. واستمر هذا الاتجاه المتصاعد لأسعار المساحيق السمكية من خلال الربع الثاني من عام 2013، مع زيادة إجمالية قدرها حوالي 43 في المائة في الفترة بين منتصف عام 2008 ومنتصف عام 2013. كما ظلت أسعار مسحوق الصويا مستقرة نسبيا خلال نفس الفترة، ويقوم الفارق المتزايد في السعر بحفز مزارعي البر على استبدال مسحوق السمك بأعلاف بديلة أقل تكلفة.

33 - أما إنتاج زيت السمك فيتناقص هو أيضا، وذلك أساسا نتيجة لانخفاض الإنتاج في أمريكا اللاتينية، وفرض حصص نسبية أكثر صرامة على المواد الخام والمساهمة في ضغط الأسعار وزيادة التقلبات. وقد وصلت أسعار زيت السمك ارتفاعها إلى أن بلغت مستويات قياسية جديدة في منتصف عام 2013. أما تزايد الطلب على منتجات تربية الأحياء المائية فيزيد بدوره من الحاجة إلى زيت السمك، وبالتالي يزيد سعره بما أن زيت السمك عنصر مهم في أعلاف أنواع محددة من الأسماك اللاحمة. ولا يزال الطلب على زيت السمك كمكمل غذائي للبشر يتنامى هو أيضا.

تطورات سلسلة القيمة

34 - يمكن لسلسلة القيمة أن تضم العديد من أصحاب المصلحة، وهذا يتوقف على عدد الروابط الخاصة بالمناولة والتجهيز والتوزيع بين المنتج الأولي والمستهلك. وقد تأثر أصحاب المصلحة من خلال عدة عوامل بدرجات متفاوتة اعتمادا على موقعهم في سلسلة القيمة، وعلاقتهم التعاقدية والقوة النسبية للتفاوض في علاقتهم مع الموردين والعملاء. بعض المشاكل تكون عابرة مع تأثير فوري على مستوى السوق، ولكن البعض الآخر طويل الأجل ولا يمكن سوى افتراض أثره الحقيقي.

35 - من سنة 2009 إلى 2012، أجرت الفاو تحليلا شاملا لتجارة الأسماك الدولية مع تقييم أثر مصادد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية. وقد حمل المشروع الذي تموله الوكالة النرويجية للتنمية الدولية العنوان: "ديناميكيات سلسلة القيمة والقطاع الصغير النطاق والأمن الغذائي؛ توصيات السياسة العامة لتجارة الأسماك الدولية"⁴. وقد اشتمل المشروع على دراسات حالات تركز على تسعة بلدان نامية هي: بنغلاديش وكمبوديا وغانا وهندوراس وكينيا وملديف وبيرو وتايلند وأوغندا. وقد أدرجت 5 بلدان نامية أيضا في المشروع وهي: كندا وآيسلندا واليابان والنرويج وإسبانيا.

36 - بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة، خلصت دراسات الحالة إلى أن الصيادين أو مربّي الأسماك نالوا أقل المنافع التوزيعية من منتجاتهم، فيما تلقى المجهزون وتجار التجزئة أكثر تلك المنافع بفضل هيكل السوق الأكثر تركيزا وقدرتهم الأكبر على الشراء. وقد تبين أن معظم موردي الأسماك في الدول النامية يوردون المواد الخام للدول النامية وبالتالي يحصلون على منافع توزيعية محدودة من موارده الطبيعية القيمة.

37 - وأقرت دراسات الحالات بالحاجة إلى زيادة الدعم للعقد الأولية من سلسلة القيمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية. واقترح وجوب توجيه هذا الدعم إلى أربعة مجالات رئيسية تشمل التدريب الفني وتحسين البنية التحتية والوصول إلى التمويل، والبحث والتطوير.

القضايا ذات الصلة بالتجارة الدولية

38 - إن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية للمنتجات السمكية في فترة السنتين الماضية والتي لا تزال تؤثر في التجارة الدولية، هي التالية⁵:

- العلاقة بين تصميم إدارة مصايد الأسماك وإسناد الحقوق والاستدامة الاقتصادية للقطاع؛
- دور القطاع الصغير الحجم في إنتاج الأسماك والتجارة بها؛
- التأثير المترتب على قطاع الثروة السمكية المحلية جراء الارتفاع الكبير في استيراد المنتجات المستزرعة؛
- الزيادة الكبيرة في مجال بطاقات التوسيم الإيكولوجية وتأثيرها المحتمل على الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية⁶؛
- الحاجة إلى نظم جديدة للتتبع؛
- الأزمات الاقتصادية وخطر زيادة حواجز الاستيراد والرسوم الجمركية؛
- تقلب أسعار السلع الأساسية بشكل عام وتأثير ذلك على المنتجين فضلا عن المستهلكين؛
- الأسعار وتوزيع الهوامش والمنافع على امتداد سلسلة قيمة المصايد؛
- الحاجة إلى أن تكون الأسماك والمنتجات السمكية قادرة على منافسة المنتجات الغذائية الأخرى؛
- قواعد أكثر صرامة بشأن جودة وسلامة المنتجات الغذائية، بما في ذلك بالنسبة للمنتجات المستوردة، في العديد من البلدان؛
- المخاطر المتصورة والحقيقية والمنافع المرتبطة باستهلاك الأسماك الحقيقية.

39 - زادت صادرات البلدان النامية بشكل ملحوظ في العقود القليلة الماضية ويعود بعض الفضل في ذلك إلى تخفيض التعريفات الجمركية، وخاصة فيما يخص المنتجات التي ليست لها قيمة مضافة. ويتبع هذا الاتجاه توسع عضوية منظمة التجارة العالمية، ودخول عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية حيز التنفيذ وارتفاع الدخل القابل للتصرف في الاقتصادات الناشئة. ولكن على الرغم من هذه الأرقام الإيجابية، هناك العديد من العوامل التي لها تأثير على أداء البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق الدولية.

40 - وتشمل هذه القضايا مشاكل مرتبطة بالهياكل الداخلية في بعض البلدان. فعلى الرغم من التقدم الفني والابتكارات، لا يزال العديد من البلدان، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الأقل نمواً، يفتقر إلى البنية التحتية الملائمة والخدمة، ما يمكن أن يؤثر على جودة المنتجات السمكية، فيساهم في خسارتها أو الصعوبة في تسويقها. وقد تفتقر بعض البلدان النامية إلى إطار تنظيمي أو إلى القدرة المؤسسية لضمان الإدارة المستدامة لقطاع المصايد. وتعتبر ممارسات الإدارة المستدامة للموارد ضرورية للتجارة الدولية المستدامة، والتقدم في مجال الحد من المرتجع في الإيرارات والهدر على امتداد سلسلة القيمة كاملة. كما يمكن للبلدان النامية أن تستبعد من سياسات التنمية الإقليمية بسبب قلة قدراتها المؤسسية.

⁵ أنظر الوثيقة COFI:FT/XIV/2014/8 للاطلاع على معلومات بشأن مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالجودة والسلامة.

⁶ أنظر الوثيقة COFI:FT/XIV/2014/6 للاطلاع على معلومات بشأن عمل المنظمة في مجال بطاقات التوسيم الإيكولوجية.

41 - على مستوى التصدير، قد تواجه البلدان النامية حواجز جمركية وغير جمركية فيما يتعلق بالتجارة. ويصعب تقييم أثر الحواجز غير الجمركية على التجارة والرفاه الاقتصادي. ويمكن للحواجز غير الجمركية أن تؤثر على التجارة من خلال تطبيق معايير المنتجات المطلوبة، ومراقبة التدابير الصحية وتلك المتعلقة بالصحة النباتية، وإجراءات تراخيص الاستيراد وقواعد المنشأ وتقييم الامتثال وغيرها. ويمكن أيضا للتجارة في البلدان النامية أن تتأثر بالطرق المحددة التي يتم بها التعامل مع التصنيفات الجمركية، والتقييم وإجراءات تخليص المعاملات، بما في ذلك الإجراءات المطولة أو المضاعفة إصدار الشهادات. كما أن ارتفاع الرسوم الجمركية قد يؤثر سلبا على التجارة.

42 - ولعل الآثار الأخرى على التجارة في البلدان النامية ترتبط بالحواجز الفنية للتجارة وهي اللوائح والمعايير الفنية التي تعين الخصائص المحددة للمنتج. وتحتوي اتفاقية منظمة التجارة الدولية المتعلقة بالحواجز الفنية للتجارة لوائح ترمي صراحة للحؤول دون تحول تلك الإجراءات إلى حواجز غير مجدية، ولكن تلك الإجراءات لا تزال موجودة وما زالت تعرقل التجار. وتشمل هذه التدابير أيضا الإجراءات الفنية للتأكد من أن المنتجات تتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في اللوائح والمعايير التي تنطبق على كل من المنتجات المحلية والواردات.

الأنشطة التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات السمكية

43 - بدأت مفاوضات جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001 وهي قد تواصلت حتى عام 2010 وجزء من عام 2011، قبل أن تراوح مكانها بخصوص معظم القضايا، بما فيها تلك المتعلقة بمصايد الأسماك. وما زالت القضيتان الرئيسيتان ذات الصلة بقطاع المصايد في جدول أعمال الدوحة الإنمائي، هما: (1) دعم مصايد الأسماك، الذي نوقش في الفريق الفرعي المعني بالمفاوضات حول دعم مصايد الأسماك داخل فريق التفاوض المعني باللوائح؛ و (2) المفاوضات حول الوصول إلى الأسواق الصناعية، التي أجريت في فريق التفاوض المعني بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ولم يجر أي عمل فعلي على هاتين القضيتين منذ أبريل/نيسان 2011، بانتظار حصول تطور في المجالات الأخرى من الجولة.

44 - بعد انضمام الصين في عام 2001، وفيينا نام في عام 2007 وروسيا عام 2012، أصبحت كبار البلدان المنتجة والمستوردة والمصدرة للأسماك أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد بلغ مجموع عضوية منظمة التجارة العالمية 159 عضوا في وقت صياغة هذه الوثيقة. وتعتبر العضوية في المنظمة شرطا مسبقا للتمكن من الاستفادة من آليتها الخاصة بتسوية المنازعات.

45 - تشكل الاستعراضات العالمية مجالا آخر ذا صلة بمصايد الأسماك. فهي تراقب مبادرة المعونة لصالح التجارة، بهدف جعل المعونة لصالح التجارة أكثر عملية. وقد أشار الاستعراض العالمي الرابع الصادر في يوليو/تموز 2013، في جملة أمور، إلى أن المعونة التي تلتزم البلدان المانحة بتقديمها من أجل بناء القدرة الإنتاجية في قطاع مصايد الأسماك في البلدان النامية قد ارتفعت من 308 ملايين دولار أمريكي في عام 2005 إلى 425 مليون دولار أمريكي في عام 2011.

تعاون الفاو مع المنظمات الأخرى

46 - خلال فترة السنتين، عززت الفاو تعاونها مع القطاع الخاص، وواصلت علاقات التعاون الممتازة مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، مع التوفير المتبادل للخبرات الفنية عند الطلب.

47 - وقد استمر التعاون بين الفاو واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، على أساس منتظم، ويعود جزء من الفضل في ذلك إلى التمويل من خارج الميزانية. وقد دعمت الفاو هذه الاتفاقية من خلال عدد من الأنشطة وحول القضايا القانونية⁷.

⁷ أنظر الوثيقة COFI:FT/XIV/2014/10 للاطلاع على معلومات بشأن التعاون بين الفاو واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية (الاتفاقية).